بحوث مستقبلية (31، 32)
ص ص [171-191]
2010

اثر الأزمة الاقتصادية في الأمن الغذائي لبلدان نامية مختارة للمدة (1980-2009)

آمنة عبد الإله الحسون[1]

الملخص

تتعرض اقتصاديات البلدان النامية عبر تطورها لازمات من حين لآخر، تختلف في شدتها وظروف حدوثها والتي تحولت إلى أزمة غذائية وبالتالي أزمة اقتصادية عالمية نتيجة دخول الاقتصاد العالمي في ركود غير مسبوق، يتوقع له الاستمرار، وتختلف آليات الأزمات وحلولها نتيجة للاختلاف والتباين في تفسير الأزمات من جهة، وتحليل أبعادها من جهة أخرى. واتضح من البحث بأن الأزمات الاقتصادية كان لها الأثر الكبير في تراجع أوضاع الأمن الغذائي في بلدان عينة البحث ولاسيما أن هذه البلدان تعتمد على مورد واحد في اقتصادها وعلى صادراتها من المواد الأولية، وتعد من البلدان الأقل نمواً، وتبين من التحليل ارتفاع الأهمية النسبية لمؤشر نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في كل من (بنغلادش وغانا وأرمينيا و نيكاراغوا وزامبيا) وبتأثير معنوي سالب في كل منهم، لذا لابد من الاهتمام بوضع سياسات زراعية هيكلية تجاه الديون الخارجية وخدمتها والعمل على إعادة جدولتها للحد من تعرض هذه البلدان للوقوع بأزمة مديونية، بحيث يمكن تدنية آثارها وانعكاساتها على البنية الأساسية لاقتصاد هذه البلدان، والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي في السياسات الكلية فيما بين اقتصاديات العرض والطلب لبلورة مزيج منهما يكون أكثر توازناً.

Abstract

Economies of developing countries during their development face crises from time to time. These crises vary in severity and circumstances. They began to be a food crisis and thus a global economic crisis because of the unprecedented global economic recession which is expected to continue. Mechanisms and solutions differ according to the differences in interpreting the crises on the one hand, and analyzing its range on the other hand. It is clear that economic crises according to this research has a large effect in retreating of food security in the countries under the study because these countries depend on one source in their economy and on its exports of raw materials. These countries are considered to be the least developing ones. The analysis a high relative has shown importance of the index ratio debt service to total production local in each of the following countries sade as (Bangladesh, Chana, Nicaragua, Zambia and Armenia) with a negative

(1) مدرس مساعد، كلية الزراعة والغابات/ جامعة الموصل.

تاريخ الاستـــــلام:
2010/11/02

significant impact for each of them. So we have to take care to set out structural agriculture policy to the external debt and its service and rescheduling to ensure that countries may not to face any debt crises by which it can affect its infrastructure and work on achieving an economic balance in total polices between economics of supply and demand.

المقدمة

لقد واجهت البلدان النامية منذ أوائل الستينات اختلالات مالية واقتصادية كلية؛ فبقدر ماتؤدي هذه الاختلالات إلى تخفيض الدعم المقدم لهذه البلدان فإن التأثير الأول على الأمن الغذائي يكون سلبياً إذ ماتزال الأزمة الراهنة مثاراً للقلق، فضلاً عن وقع هذه الأزمة الاقتصادي والاجتماعي, فقد أثرت في كل من الإنتاج الزراعي والتجارة في السلع الزراعية للبلدان النامية, كما أثرت في الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية بوجه عام، مما جعل استدامة الإنفاق الحكومي أمراً غير ممكن, وأثرت في أداء اقتصادياتها، إذ بدت اقتصاديات البلدان النامية تعاني من أزمات اقتصادية وغذائية قامت بمعالجتها من خلال المعونات الغذائية والمديونية الخارجية لمجابهة هذه المتطلبات المتزايدة. من هنا انبثقت مشكلة البحث بسبب الاتجاه المتزايد نحو العولمة المالية المتمثلة بحرية انتقال رؤوس الأموال، مما أدى إلى تزايد الأزمات المالية والغذائية ومن ثم الاقتصادية, من هنا يتحرى البحث لدراسة أزمة الغذاء، بإثارة السؤال الآتي: هل أن الأزمة تتمثل في اختلال جوانب العرض والطلب على الغذاء أم أنها تغيرات في السحب من الخزين الغذائي وعلاقات القوى الاقتصادية؟ وجاءت أهمية البحث انطلاقاً من طبيعة التفاعلات التي تثار حالياً على صعيد العالم حول الأزمة المالية والتي تحولت من أزمة أو خلل في النظام المصرفي إلى أزمة مالية اقتصادية حادة. لذلك لابد من دراسة هذه الأزمة نتيجة حدتها وغموضها خصوصاً فيما يتعلق بحجم تأثيراتها الكلية وخاصة على الأمن الغذائي و المدى الزمني الذي ستستغرقه، وتنص فرضية البحث على أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حدوث الأزمات الاقتصادية وانخفاض الأمن الغذائي وبالتالي هجرة العمالة وتزايد البطالة؛ ويهدف البحث إلى استعراض أسباب الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة، والإحاطة بجوانبها المختلفة والسياسات المقترحة لتلافي مخاطرها ومعالجتها وبيان مدى تأثير النظام الاقتصادي في العالم النامي للتكيف مع الأزمة الراهنة وتحويلها إلى عامل دفع وحافز وليس عامل إعاقة.

1- العرض المرجعي والدراسات المعاصرة:

أجرى (دونوفان، 1984) بحثاً تناول فيه طبيعة مصاعب الدين ومنشأها . قارن فيه أثر المتغيرات المرتبطة بسياسة إدارة الدين وهيكلة اقتصاديات مجموعتين من البلدان الأولى أعادت جدولة ديونها والثانية لم تفعل ذلك للفترة

(1981-1982) وأجرى لكل متغير حساباً متوسطاً مستقلاً لكلا المجموعتين، وتوصل لنتيجة مفادها: أن المجموعة الثانية تأثرت بالاضطرابات والصدمات الاقتصادية الدولية بصورة أكثر سلبية مقارنة بالأولى .. كما قدم (Dio and Reo, 2000) بحثاً تناول فيه تأثير الأزمة المالية على الزراعة العالمية وقد أظهر التحليل بأن للازمة تأثيراً مباشراً وأخر غير مباشر الأول يؤخذ من خلال التأثير على المخرجات الزراعية أما الثاني فينشأ من خلال التأثير على بقية قطاعات الاقتصاد التي تكون الزراعة مصدراً لموارده الأولية. وتوصلت دراسة أعدتها منظمة الفاو (2001) إلى نتيجة مفادها أن الأزمة قد أثرت في البداية على بعض الاقتصاديات الأسرع نمواً في العالم، فألحقت أضراراً شديدة، إذ إن تأثير انخفاض التدفقات المالية وارتفاع تكاليف الواردات المرتبط بتخفيض قيمة العملات، واتباع سياسات نقدية وضريبية تقييدية لتحقيق استقرار الاقتصاديات يتجلى في انخفاض الطلب والإنتاج المحليين من جهة ومن جهة أخرى، ساعد تخفيض قيمة عملات هذه البلدان أيضاً على زيادة الصادرات بما فيها المنتجات الزراعية.

وأجرى (SOHN, 2002) بحثاً حول قرار الدين الرسمي ودور رأس المال الأجنبي في قيود أزمة رصد الحساب في الجمهورية الكورية . أكد فيه أن انفجار الأزمة المالية في عام 1997 كان بسبب ضعف التركيب التنافسي لاقتصاد البلد، وحللت الدراسة كيفية الوصول لحلول الديون الرسمية، وأوضحت دور رأس المال الأجنبي في ظل قيود أزمة رصد الحساب، وأبدى اهتماماً بقياس التدابير من دون الوفاء بالتزامات القروض لمعادلة الديون الرسمية لرأس المال الأجنبي، ويتم إجراؤها من خلال عمليات الخصخصة والتغير في التحويلات الحكومية الرسمية، وتوصل لحلول مقنعة تنص على نجاح الديون الرسمية بمساهمة رأس المال الأجنبي بمعنوية وفعالية ضمن القيود الرسمية وحلول أزمة الديون في رصد الحساب وإجراء ميزانية عامة ناجحة في كوريا. وتضمنت دراسة (محمد، 2002) تشخيص أزمة الآمن الغذائي والعوامل المؤثرة في أزمة الغذاء، كما أوضح أبعاد المشكلة الغذائية مركزاً على تدني مستوى الاكتفاء الذاتي وتطور حجم الفجوة الغذائية وحجم المعونات مشيراً إلى أن السبب الرئيس للعجز الغذائي العربي هو التوزيع غير المتوازن بين الموارد المتاحة والطاقات اللازمة للتنمية الزراعية. ونشر (Hoogeveen, 2003) مقالاً حول اثر مساهمة الأزمة الاقتصادية في الفقر وتوزيع الدخل في الفلبين توصل لنتيجة مفادها: "بأن الأثر الأكبر للازمة يعود إلى النقص بما نسبته (5%) في مستويات المعيشة وزيادة ما

يقارب (9%) في دليل الفقر مع معدلات وفيات مرتفعة ، وذلك من خلال صدمات مضادة لأسواق العمل لكل من الأسر الفقيرة واختلاف قدراتهم المعيشية". وأجرى (الطعان، 2008) دراسة حول الأزمة المالية العالمية بين فيها "أن نقطة الضعف الرئيسة تكمن في التطور الهائل الذي شهدته العولمة المالية بأدواتها وأسواقها لم يقابله تطور مماثل في النظام الإشرافي الدولي المنظم للأنشطة، وأوصى بضرورة تلافي مسببات هذه الأزمة لآثارها السلبية على ميزان المدفوعات ومعدلات النمو الاقتصادي نتيجة الانفتاح والتحرر الاقتصادي عامة". وأخيراً أوضح (العطية، 2008) أن الأزمة المالية هي أزمة سيولة نقدية بالدرجة الأساس وتتداخل أسبابها الرئيسة مع هيمنة الدولار على النظام الاقتصادي العالمي وأكد بأن الأزمات الاقتصادية مفتعلة من خلال إغراق العالم الرأسمالي بالماديات وتفشي ظاهرة الربا والضرائب الكبيرة، مما أدى إلى بروز ظاهرة الاحتكارات في النظام الاقتصادي الرأسمالي بالتالي ظهور الأزمات المالية والاقتصادية.

2- الأزمة لغة واصطلاحاً:

الأزمة في اللغة تعني الشدة أو القحط .ومصدر الأزمة هو الإسراف ويسمى في علم الاقتصاد الوضعي بالضياع الاقتصادي (الرفاعي، 2009، www.fighform.com) أما الأزمة اصطلاحاً فتعني حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقات بين العرض والطلب في السلع والخدمات و رأس المال (www.wostelbalad.com) وتعرف أزمة الأمن الغذائي بأنها الاضطراب الذي يسود جوانب عرض الغذاء أو الطلب عليه أو الاثنين معاً في زمان ومكان معينين جراء انعطافات طارئة في المناخ والبيئة؛ مما قد يحرف ويشوه حالة الأمن الغذائي في دولة ما تتسم بقدر من الاستقرار، وذلك عن مسارها الطبيعي لفترة زمنية، ثم تعود لمسارها الأول بعد زوال الظروف التي طرأت عليها وأدت إلى ذلك الانحراف (النجفي، 2009، 104-105) وتعرف الأزمة المالية بأنها اختلالاً عميقاً واضطراباً حاداً ومفاجئاً في بعض التوازنات، ويتم استعمال الدورة الاقتصادية أحياناً للدلالة على الأزمة، على الرغم من الفرق بينهما، فالأزمة تحدث في زمان ومكان معينين، في حين تتسم الدورات الاقتصادية بانتظام حصولها في فترات متعاقبة، وهناك ثلاث مدارس في تفسير الأزمات المالية (قدي، 2009، 8) مدرسة التوقعات العقلانية، ومدرسة عدم الاستقرار المالي، والمدرسة الماركسية. أما الأزمة الاقتصادية فتعود إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية في عامي (2008-2009) وأهم هذه الأوضاع التراجع الاقتصادي والأزمة المالية. في حين تعود الأزمة الغذائية إلى المدة (2006-2007) التي شهدت ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسة جميعها تقريباً (وكذلك تكلفة الوقود)

إلى مستويات لم يستطع عدد كبير من فقراء العالم مواجهتها. (حالة انعدام الأمن الغذائي 2009/ www.fao.org).

3- نشأة الأزمة:

إن الأزمة الحالية ليست أزمة جديدة فهي تمثل التفاقم المفاجئ لازمة هيكلية حرمت على مدى العقود الماضية مئات الملايين من البشر من الحصول على غذاء كاف لكي يمارسوا حياة موفورة النشاط والصحة. وتكشف سرعة عدد الجياع خلال السنتين الماضيتين أولاً بسبب أزمة الغذاء (2006-2007) والآن بسبب الأزمة الاقتصادية (2008-2009) (حالة انعدام الأمن الغذائي 2009/ www.fao.org) وهي في الحقيقة تعود إلى أبعد من دورات النمو والتباطؤ التقليدية في الاقتصاديات العالمية بقطاعاتها المختلفة، ولربما بدأت تتشكل ملامحها منذ مطلع السبعينات في القرن الماضي، ففي ذلك الوقت كانت العلاقة بين السياسة (متمثلة في الدول والحكومات) و(الإعمال متمثلة في الأسواق والمؤسسات المالية الكبرى) قد وصلت إلى مرحلة جديدة من تطورها، فبينما كانت الأعمال داعمة للسياسة فيما بين الحربين العالميتين على اعتبار أن الدول والحكومات تفتح أسواقاً ومصادر مواد خام لتلك الإعمال، تطورت العلاقة لشبه ندبة بين الاثنين ثم في المرحلة الأخيرة تطورت مع انطلاق العولمة، وتفرد النظام الرأسمالي في العالم تقريباً، فأصبحت العلاقة بين الإعمال والسياسة على العكس تماماً، ومع تراجع دور الدولة في الاقتصاد لصالح القطاع الخاص تمتعت الأسواق والقطاع المالي عموماًبحرية قائمة في إدارة شؤونها، وان للسوق قوانينها والتي تمكنها من إجراء تكييفات هيكلية بذاتها، وقد يكون بتدخل حكومي. وبما أن رأس المال أصبح هدفاً استثمارياً، وأن الغذاء يمثل العنصر الأساسي في رأس المال، لذلك يمكن أن تشهد البلدان النامية كلا النوعين من الأزمات المالية الاقتصادية والغذائية في آن واحد بحيث يغذي كل منهما الآخر. وتتفاقم الأزمة حين تزداد الديون. (www co . news . bbc.. ku)

4- أسباب الأزمة:

هناك أسباب فكرية, نظرية أو حتى فقهيه, ترجع إلى الفكر الاقتصادي الذي التزم به القائمون على الشأن السياسي والاقتصادي، والذي سيطر على خياراتهم وسياساتهم وقراراتهم منذ السبعينات ,وهو الفكر الذي استند إلى بروز نظريات اقتصاديات العرض في مقابل نظريات اقتصاديات الطلب. (سابا, 2009, 10) ومن أهم أسبابها: (مسعداوي، 2009، 28)

1- اتباع سياسة نقدية توسعية من جهة البلدان النامية من شأنه أن يؤدي لممارسة ضغوط على أسعار الصرف و المستوى العام للأسعار، لذا تلجأ البلدان

النامية في حالة الأزمات المالية إلى رفع سعر الفائدة لتفادي تدهور سعر الصرف، في حين تعمل الدول المتقدمة العكس تماماً.

2- بضخ السيولة في النظام المالي والتي لاتنتج عنها ضغوط على أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار.

ويعدّ الإفراط في الإقراض المصرفي السبب الرئيس للازمة التي تتأثر بالتوقعات التكييفية بدلاً من العقلانية (الجابري، 2008، 9). كما وان اعتبار المال سلعة وليست وسيلة لتسهيل تداول السلع كان له الأثر الكبير في حدوث الأزمة وغياب الشفافية وتأخر الإفصاح عن الخسائر إلى أن تراكمت الديون وازداد عجز الميزان التجاري (www.westlbalad.com) وتبين أن أهم أسباب التخفيف من حدة الصدمات المرتبطة بالتقلبات المناخية هو انخفاض مخزون الحبوب والحظر على التصدير، مما أدى إلى مضاعفة الزيادة المبدئية للأسعار وإتباع سياسات الحماية التي تعمل على تراجع النمو الاقتصادي لهذه البلدان. (www.world bank.org) كما تعد قلة الموارد المتاحة وغياب الرؤية والهدف والتوازن وانعدام التخطيط المسبق وضعف القدرات والإمكانات من أهم مصادر الأزمات وأسبابها (www.balagh.com /)

5- مؤشرات التعرض لحدوث الأزمات:

تصنف المؤشرات الاقتصادية التقليدية التي تعبر عن مدى إمكانية تعرض الدولة لازمات أو هزات إلى المؤشرات الآتية:

- التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية ومنها معدل التضخم والانخفاض في معدل نمو الصادرات، العجز المالي المتزايد وزيادة الديون الخارجية وانخفاض النمو الاقتصادي.
- الخصائص الهيكلية للسوق ومنها ارتفاع حجم الدين القصير الأجل، أسواق الائتمان المضمونة بأصول مالية أو سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم وقطاع التصدير.

ويتوفر لدى صندوق النقد ونظام الإنذار المبكر (ews) لتوقع الأزمات معايير: (مسعداوي، 2009، 23) تعتمد على:

- نسبة القروض قصيرة الأجل إلى احتياطات الصرف الأجنبي التي يجب أن تكون أقل من الواحد و التشوهات التي قد تصيب سعر الصرف والعجز في الميزان التجاري.

6- آليات التعامل مع الأزمة:

لكي تتجنب البلدان النامية تكرار حدوث أزمات في اقتصادياتها لابد من وضع آلية أو أسلوب معالجة الأزمة وتجميدها والتعامل معها، فالمعالجة تعني الإحاطة بجوانب الأزمة المختلفة وإيجاد الحلول النهائية لها ولمسبباتها وعوامل

تصاعدها، أما تجميدها فيعني الإبقاء على الأزمة الدولية في وضع معين، وإبقاء تأثيراتها خارج دائرة التأثير المباشر على قيم الدولة وأهدافها، والتعامل معها على أنها حالة قابلة للاستخدام والاستثمار بقصد الانتفاع بها والإفادة منها، وان كانت تعرض الدولة لوضع تواجه فيه تهديدات وأخطار متعددة. ويعد الأمن الغذائي دالة في الإنتاج والوصول إلى الأسواق، وفي البيئة التي أوجدتها مؤسسات اقتصادية وسياسية على جميع المستويات لذا فالبيئة الاقتصادية العالمية لها تأثير كبير على الأمن الغذائي في البلدان التي تعتمد بدرجة متزايدة على واردات الحبوب خلال المعونات وقد حفزت على هذا كله سياسات تحرير التجارة ولكن انعدام النمو الزراعي قد عرض بلداننا إلى تقلبات الأسواق العالمية وبذلك تكون عرضة للازمات أكثر من غيرها. لذا لابد من استخدام الفقراء طائفة متنوعة من آليات التأقلم للتكيف مع الأزمة تبعاً لحالتهم المحددة منها تغيير النمط الاستهلاكي وسلاسة الاستهلاك واتباع أنشطة اقتصادية جديدة. (حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم /www.fao.org) ومن آليات التعامل مع الأزمة: (www.alitthad.com)

- الفهم والتحديد العلمي والعملي.
- تحديد الأسباب والدوافع الحقيقية بتجرد وعدالة وصدق.
- التصنيف والتبويب.
- اقتراح الحلول وتصنيفها وبرمجتها عملياً وعلمياً.

7- الآثار المترتبة على الأزمة:

يمكن أن يكون للازمات الاقتصادية آثار شديدة في مستويات الفقر والدخل، مما يؤثر بدوره في الأمن الغذائي. ولقد أثرت الأزمة تأثيراً غير متناسب على أولئك الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي بالفعل وهم عادة ينفقون نسباً كبيرة من دخلهم على الغذاء. إذ تعمل الأزمة على تدني معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالتالي انخفاض النمو الاقتصادي الذي يقود إلى تخفيض قيمة العملة مصحوباً بارتفاع معدلات التضخم، لذا لابد من الاستثمار في الزراعة أثناء الأزمات الاقتصادية وبعدها إذ إن مشكلة نقص الاستثمار في الزراعة تتفاقم في أوقات الاضطراب الاقتصادي مثل التباطؤ الاقتصادي ويؤدي انكماش الميزانيات عادة لانخفاض الاستثمارات إلى حد كبير في كل القطاعات. ولقد ازدادت معدلات الفقر إلى 24 نقطة مئوية وبمتوسط نسبته (12%) وذلك في إعقاب أزمة البيسو المكسيكي في عام 1995 والازمة الأسيوية في (1997-1998). وتختلف آثار الأزمات باختلاف القطاعات تبعاً لطبيعة الأزمة وحجم القطاع من حيث العمالة والهيكل التجاري للقطاع، وإن درجة تأثر البلدان بالأزمات الاقتصادية تتوقف على درجة اندماجها في الأسواق الدولية للسلع

والخدمات والمنتجات المالية، فالبلدان ذات العجز الكبير في الحساب الجاري وذات المستويات المنخفضة من الاحتياطات الأجنبية معرضة لخطر الأزمات أكثر من غيرها. ونظراً لكون البلدان مستوردة صافية، فقد تأثر عدد كبير من السكان الفقراء في هذه البلدان بالزيادات في الأسعار المحلية للأغذية خلال الأزمة الغذائية العالمية. ولقد تضررت البلدان النامية بأزمات كثيرة في الماضي إلا أن اضطرابات الأزمة الاقتصادية الحالية تختلف عن الأزمات السابقة في ثلاثة جوانب (www.fao.org):

-إن هذه الأزمة تؤثر على أجزاء كبيرة من العالم في آن واحد.

-إن الأزمة الاقتصادية الحالية نشأت مباشرة في أعقاب الأزمة الغذائية.

-إن البلدان النامية أصبحت أكثر تكاملاً (مالياً وتجارياً) مع الاقتصاد العالمي.

8- توصيف الأداء الزراعي لبلدان عينة البحث

يصنف صندوق النقد الدولي خمسة بلدان كدراسات حالة لبلدان متأثرة بالأزمة الاقتصادية المتمثلة بكل من (بنغلادش ونيكاراغوا) التي تعد ضمن فئة البلدان المعرضة لخطر متوسط بسبب الأزمة وكل من (أرمينيا وغانا وزامبيا) التي تصنف في فئة البلدان المعرضة لخطر شديد وذلك لغرض التحقق من فرضية البحث والوصول الى الهدف المرجو من البحث.

*** بنغلادش**

يوجد في بنغلادش أكثر من (150) مليون شخص متركزين في (144000كم^2) ويعد الأرز هو الغذاء الرئيس فيها، وفي مسح أجراه برنامج الأغذية العالمي في عام 2008 لتقييم آثار ارتفاع أسعار الأغذية على سكان هذه الدولة أشار إلى أن واحداً من كل أربعة أشخاص كان يعاني بشدة من إنعدام الأمن الغذائي ومن الممكن أن تؤدي الأزمة الاقتصادية العالمية إلى زيادة هذه الحالة (حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، www.fao.org/2009)، ومما يزيد هذه المعاناة أن اقتصاد بنغلادش مفتوح أمام الأسواق العالمية من حيث التحويلات المالية ومن حيث التجارة في السلع والخدمات. وفي العقد الماضي حققت تقدماً اقتصادياً واجتماعياً، على الرغم من تعرضها للكوارث الطبيعية والهزات الخارجية المتكررة. وذلك لزيادة انفتاحه خلال السنوات الخمس عشرة الماضية على حد سواء، وقد جاءت التدنيات الأخيرة في الصادرات في أعقاب الأزمة الغذائية في عام (2007)؛ وفي عام (2008) ازدادت أسعار الأرز المحلية بنسبة 53% عن مستوياتها في عام 2007 وكان لتذبذب أسعار الأغذية أثر في الدخل الحقيقي للفقراء، ولاسيما أنهم ينفقون 40 % من دخلهم على الأرز في الأوقات العادية.

*** غانا**

تقع في غرب أفريقيا ويبلغ عدد سكانها (24) مليون وقد حققت تقدماً كبيراً في الحد من الجوع والفقر، ويعد النظام الغذائي متنوعاً نسبياً. إلا أن هذا التقدم معرض للخطر، لأن اقتصاد غانا المفتوح الصغير عرضة للتأثر بالهزات الخارجية التي تتعرض لها الاستثمارات الاجنبية المباشرة و التجارة والمساعدات الانمائية الرسمية والتحويلات. (الآثار على الاقتصاد الكلي، 2009، www.fao.org). أما بخصوص التأثيرات على حالة الأمن الغذائي فقد انخفضت القوة الشرائية للأسر نتيجة لانخفاض أسعار بعض المحاصيل النقدية وتدني التحويلات المالية وارتفاع التضخم، إلا أن سعر محصول الكاكاو النقدي الرئيس ظل مرتفعاً نسبياً بحيث كان بمثابة حماية لمنتجي هذا المحصول.

*** ارمينيا**

بلد جبلي غير ساحلي يقع في جنوب القوقاز، يبلغ عدد سكانه 3.2 مليون نسمة، وقد نجحت ارمينيا في التحول إلى اقتصاد السوق خلال العقد المنصرم، محققة معدلات نمو مرتفعة، ويمثل القمح الغذاء الرئيس فيها (دراسات حالة لبلدان متأثرة بالأزمة، www.fao.org) وتعتمد غالبية الأسر في أرمينيا على الأسواق لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية، لذا فإن للأزمة أثراً في قدرة الأسر في الحصول على غذاء كاف، وقد بدأت كثير من الأسر الاستعاضة عن منتجات القمح بالبطاطس الأقل ثمناً والحد من استهلاكها للحوم توفيراً للنقود.

*** نيكاراغوا**

بلد صغير يقع في أمريكا الوسطى ويعيش في البلد 5.6 مليون شخص. والذرة والأرز هما مصدرا الطاقة الغذائية الرئيسان، واقتصادها مفتوح منخفض الدخل، ذو قدرة محدودة على استيعاب الهزات المالية، ويعتمد اعتماداً شديداً على الولايات المتحدة الاميركية، وقد أحدث ارتفاع أسعار الغذاء والوقود المقرون بانخفاض الدخل ضغطاً على استهلاك الاغذية. مما جعل تأثير الأزمة أشد على أولئك الذين لايستفيدون من التحويلات المالية الخارجية وليس لديهم القدرة على سداد ديونهم. (دراسات حالة لبلدان متأثرة بالأزمة، www.fao.org)

***زامبيا**

بلد غير ساحلي يقع في افريقيا الجنوبية ويبلغ عدد سكانه حوالي 12 مليون نسمة. الغذاء الاساس فيه الذرة البيضاء، وعلى الرغم من انخفاض معدلات الفقر فيه، مازال يعد نصف سكانه من أشد الفقراء في العالم. وتصنف زامبيا في فئة البلدان المعرضة للتأثر بشدة بالأزمة الاقتصادية بسبب عدة عوامل متداخلة، منها حدوث انخفاض حاد في سعر سلعة التصدير الرئيسة وهي النحاس ولكونها تعتمد بشدة على التعدين. وانخفاض قيمة عملة زامبيا، فضلاً عن انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة. واستمرار تضخم أسعار الأغذية.

(حالة انعدام الامن الغذائي في العالم، 2009، www.fao.org)

9- الأنموذج المستخدم في التقدير

يعتمد البحث في تحليل البيانات برنامج الانحدار الخطي المتعدد، وفقاً لأسلوب الإسقاطات المتتالية وذلك للبيانات المتسلسلة زمنيا للمدة (1980–2009) وتم اختيار كل من (بنغلادش وغانا وارمينيا ونيكاراغو وزامبيا) عينة للبحث، وذلك لاستكمال بياناتها خلال مدة الدراسة، فضلاً عن أنها قد تعرضت لازمات اقتصادية أثناء حقبة الدراسة، وعد الأمن الغذائي متغيراً معتمداً معبراً عنه بالفجوة الغذائية أما المتغيرات المستقلة فتمثلت ب (X_1) نسبة خدمة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي و(X_2) معدل نمو الصادرات السلعية و الخدمية و(X_3) أسعار الغذاء و(X_4) معدل تضخم أسعار المستهلك و(X_5) نسبة عوائد الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي.

إذ يمكن التعبير عن أنموذج الانحدار طبقاً للفروض العامة لطريقة (OLS) لهذا النمط من البيانات على وفق المعادلة الآتية:

$$Y= a+B_1x_1+B_2x_2+B_{3X3}+B_{4X4}+B_{5X5}$$

حيث يمثل Y: الأمن الغذائي معبراً عنه بالفجوة الغذائية.

أما المتغيرات المستقلة فهي:

X_1 : نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. (%)

X_2 : معدل نمو الصادرات السلعية و الخدمية. (%)

X_3 : أسعار الغذاء. (%)

X_4 : معدل تضخم أسعار المستهلك. (%)

X_5 : نسبة عوائد الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي. (%)

10- نتائج التحليل القياسي والتفسير الاقتصادي لأثر الأزمة الاقتصادية في الأمن الغذائي

1. بنغلادش

اتضح من خلال التحليل أن الدالة نصف اللوغارتمية هي الأكثر توافقاً مع منطق النظرية الاقتصادية، وكانت نتائج التحليل كالآتي:

$$Y = -51.9 –20.2 \text{ Log } X_1 – 50.5 \text{ Log } X_3$$

t (-1.89) (-5.29) (- 4.67)

D.W = 2.18 $R^{/2}$ = 81.7% F = 20.6 R^2 = 85.9%

تبين أن المتغير (X_1) والذي يمثل نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي قد جاء بتأثير معنوي سلبي إذ بلغت قيمة t المحسوبة ما نسبته (-5.29) وبلغت مرونته (-0.18%) أي أن تغير هذه النسبة بمقدار (1%) تؤدي إلى ارتفاع الفجوة الغذائية بهذه النسبة الأخيرة بسبب انخفاض الإنتاج وزيادة الاستيراد لتلبية الاحتياجات

السكانية المتنامية، مما قد يؤدي لحدوث أزمة اقتصادية غذائية، وذلك نظرا إلى ارتفاع الأهمية النسبية لهذا المتغير في الميزانية العامة لبنغلادش وما تشكله من أعباء وضغوط على الإيرادات الحكومية في تمويل العجز. كما جاء المتغير (X_3) أسعار الغذاء بتأثير سلبي ولكن بمعنوية اقل نسبياً، ذلك من خلال قيمة t المحسوبة (-4.67). أما مرونته فكانت منخفضة نسبياً إذ بلغت ما نسبته (0.47%) أي أن تغير أسعار الغذاء بما نسبته (1%) تؤدي إلى ارتفاع الفجوة الغذائية بهذه النسبة، ذلك لكون الغذاء سلعة أساسية تتسم بمرونة منخفضة أي إن ارتفاع أسعاره لايؤثر على الكميات المطلوبة بالتالي ضرورة استيراد الأغذية فتزداد الفجوة الغذائية. وبلغت إجمالي القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع حوالي (85.9%) واتضح من قيمة (d.w)عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

2.غانا

اتضح من خلال التحليل أن الدالة اللوغارتمية المزدوجة هي الأكثر توافقاً مع منطق النظرية الاقتصادية، وكانت نتائج التحليل كالآتي:

$$\text{LogY} = -71.1 - 27.7\text{Log}_{X1} + 10.0\ \text{Log}_{X2}$$
$$t \quad (-0.71) \quad (-2.07) \quad (+4.08)$$
$$R^2 = 74.2\% \qquad R^{/2} = 70.4\% \qquad F = 32.3 \qquad D.W = 1.99$$

اتضح من التحليل أن المتغير (X_1) الذي يمثل نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي كان ذا تأثير معنوي سلبي، إذ بلغت قيمة t مانسبته (-2.07) وبلغت مرونته (-27.7) مما يشير إلى التأثير البالغ للبنية الأساسية الهيكلية للمديونية. أي إن تغير خدمة الديون بما نسبته (1%) تؤدي لارتفاع الفجوة الغذائية بالنسبة الأخيرة، وهو مايتفق والمنطق الاقتصادي، وهو أمر يحدث عندما يكون الدخل الذي يولده تدفق رؤوس الأموال غير كافٍ بسداد الفوائد عند ذلك يجري نقل عكسي للموارد فيتعرض الاستهلاك و الاستثمار لضغط شديد من أجل تسديد الالتزامات من الفوائد ونظراً لكونها تتمتع بميزة نسبية في انتاج الكاكاو، فلابد من التركيز على زيادة إنتاجه، لأنه سيؤدي لزيادة دخل المزارعين من خلال تصديره وفي الوقت ذاته يلبي احتياجات سكانه بالتالي الحد من زيادة الفجوة الغذائية وتوفير عملة صعبة للبلد. كما تأثرت الفجوة الغذائية في غانا بالمتغير (X_2) المتمثل بمعدل نمو الصادرات السلعية و الخدمية وكان ذا تأثير معنوي إيجابي، إذ بلغت معنويته (4.08) أما مرونته فقد بلغت مانسبته (10%) أي إن تغير معدل نمو الصادرات يؤدي لانخفاض الفجوة الغذائية بهذه النسبة وهو مايتفق والمنطق الاقتصادي. و بلغ إجمالي تأثير القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع مانسبته (74%) واتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

3.ارمينيا

اتضح من خلال التحليل أن الدالة اللوغارتمية المزدوجة هي الأكثر توافقاً مع منطق النظرية الاقتصادية، وكانت نتائج التحليل على النحو الآتي:

$$LogY = -71.1 - 5.08 \, Log_{X1}$$
$$t \quad (-0.71) \quad (-2.07)$$
$$R^2 = 84.2\% \quad D.W = 2 \quad R'^2 = 80.4\% \quad F = 12.3$$

تبين من التحليل أن المتغير (X_1) نسبة خدمة الدين إلى اجمالي الناتج المحلي كان ذا تأثير معنوي سلبي، إذ بلغت قيمة t المحسوبة مانسبته (-2.07) وبلغت مرونته (-5.08%) أي إن تغير هذه النسبة بمقدار (1%) تؤدي إلى ارتفاع الفجوة الغذائية بهذه النسبة الأخيرة، مما قد يؤدي إلى حدوث أزمة اقتصادية غذائية. بوصف القطاع الزراعي أهم قطاع يعمل على زيادة حصيلة النقد الاجنبي في كثير من اقتصاديات البلدان النامية ذات الدخل المنخفض. إذ إن قلة النقد يقلل من قدرة البلدان على الحصول على مستلزمات الإنتاج بالتالي انخفاض الإنتاجية واللجوء إلى الاستيراد لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان مما يؤدي لزيادة الفجوة الغذائية. وبلغ إجمالي القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع حوالي (84.2%) واتضح من قيمة (d.w) عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

4. نيكاراغوا

تبين أن الدالة اللوغارتمية المزدوجة هي الأكثر توافقاً مع منطق النظرية الاقتصادية، وكانت نتائج التحليل كالآتي:

$$LogY = -71.1 - 2.7 Log_{X1} + 0.4 \, Log_{X3}$$
$$t \quad (-2.71) \quad (-2.07) \quad (2.78)$$
$$R^2 = 78.2\% \quad R'^2 = 70.4\% \quad F = 8.3 \quad D.W = 2.01$$

تبين من التحليل تأثر المتغير التابع المتمثل بالفجوة الغذائية بالمتغير المستقل الأول والذي يمثل نسبة خدمة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي، إذ كان ذا تاثير معنوي سلبي وهذا يعود إلى أن نقص العملة الاجنبية يقلل من قدرة البلدان على الحصول على مستلزمات الانتاج الحديثة ويشمل التاثير العام لمثل هذا النقص انخفاض الغلة وكذلك انخفاض اجمالي الإنتاج، كما أن نقص العملات الاجنبية يؤدي إلى تدهور البنية الأساسية من طرق المواصلات والمستودعات، مما يؤثر سلباً في استجابة العرض بالتالي زيادة الفجوة الغذائية . كما وتأثر بالمتغير (X_3) أسعار الغذاء إذ جاء بتأثير ايجابي ولكن بمعنوية قليلةً ذلك من خلال قيم (t) المحسوبة (2.78%) .أما مرونته فكانت منخفضة، إذ بلغت ما نسبته (0.4%) أي إن ارتفاع أسعار الغذاء بما نسبته (1%) تؤدي إلى انخفاض الفجوة الغذائية بهذه النسبة، أي زيادة الإنتاج وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الزيادة في إجمالي العرض المزرعي استجابةً لارتفاع أسعار الغذاء تتأثر بعوامل غير سعرية كغلة الموارد وعدم مرونتها وخصوصاً

الأرض، فإمكانية حصول معظم المزارعين على الأراضي في نيكاراغو محدودة، وتقتصر في معظم الاحيان على الاستئجار كما اوضحته دراسة اجرتها منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة، وإن تجاوب العرض الكلي مع التأثيرات غير السعرية في مجموعها أكبر من تجاوبه مع الأسعار (كالري، والملكية الزراعية والمساحة المزروعة). وبلغت إجمالي القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع حوالي (78.2%) واتضح من قيمة (d.w)عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

5. زامبيا

تبين ان الدالة اللوغارتمية المزدوجة هي الأكثر توافقاً مع منطق النظرية الاقتصادية، وكانت نتائج التحليل كالآتي:

$$LogY = -1.1 - 7.7 Log_{X1} - 1.0 Log_{X2}$$
$$t \quad (-0.71) \; (-2.07) \quad (-2.08)$$
$$R^2 = 88.2\% \qquad R'^2 = 77.4\% \qquad F = 15.3 \qquad D.W = 2.13$$

اتضح من التحليل أن المتغير (X_1) الذي يمثل نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي كان ذا تأثير معنوي سلبي، إذ بلغت قيمة t مانسبته (-2.07) وبلغت مرونته (-7.7) مما يشير إلى التأثير البالغ للبنية الأساسية الهيكلية للمديونية. أي إن تغير خدمة الديون بما نسبته (1%) تؤدي إلى ارتفاع الفجوة الغذائية وانخفاض إنتاج الغذاء بالنسبة الأخيرة، وهو مايتفق والمنطق الاقتصادي. كما وتأثر بالمتغير (X_5) الذي يمثل نسبة عوائد الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي، إذ جاء بتأثير معنوي سلبي، وبلغت مرونته (-3.3)، أي إن تغير هذه النسبة بمقدار (1%) تؤدي إلى ارتفاع الفجوة الغذائية، وانخفاض إنتاج الغذاء بالنسبة المذكورة، مما يعني توظيف هذه الأموال المتاتية من عوائد الضرائب في مجالات أخرى غير رشيدة أو توظيفها توظيفاً غير اقتصادي، مما يحد من قدرة زامبيا على زيادة الخدمات العامة وتحسين البنية التحتية بالتالي انخفاض الغلة والإنتاج وزيادة الفجوة الغذائية. وبلغت إجمالي القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع حوالي (88.2%) واتضح من قيمة (d.w) عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

11- الاستنتاجات

1. إن الأزمة الحالية ليست مجرد نقص مصطنع للمعروض من الغذاء في الأسواق ولا عمليات مضاربة على أسعار الغذاء لتحقيق الأرباح، فبشكل عام يتوقع الارتفاع المتواصل لأسعار المواد الغذائية ما دامت أسعار النفط مرتفعة لأن القطاع الزراعي يحتاج للوقود كأحد متطلبات العملية الانتاجية.
2. من المتوقع أن تعاني بلدان عينة البحث من أزمة اقتصادية غذائية حادة تتسبب في كساد اقتصادياتها مدة طويلة، وهو مايمكن أن يؤسس لارتفاع نسبة خدمة الديون إلى الصادرات السلعية والخدمية ونمو اقتصادي بطيء الأثر، وان تأثر هذه البلدان بالأزمة يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية العالمية.
3. إن أهم سبب لحدوث الأزمات هو الخلل في السياسات النقدية والمالية خاصة إذا صاحب ذلك انعدام الشفافية وانتشار الفساد وتدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل.
4. تبين أن أكثر البلدان عرضة للازمات هي تلك التي شهدت تحرراًواسعاً في أسواقها إذ يمكن أن تشهد اقتصاديات هذه البلدان كلا النوعين من الأزمات معاً الاقتصادية والغذائية.
5. اتضح من التحليل بأن كل من (بنغلادش وغانا وارمينيا ونيكاراغو وزامبيا) قد تأثرتا بنسبة خدمة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي وبمعنوية عالية، إذ جاء بتأثير سلبي في كل بلدان عينة البحث.

12- على ضوء الاستنتاجات وضعت المقترحات لعلها تدرأ خطر الأزمات:

1. ينبغي إعادة تقييم ومراجعة الأوضاع المالية العامة خاصة فيما يتعلق بحجم الديون وخدمتها وضرورة إعادة جدولتها للحد من الوقوع بأزمة مديونية، ومن ثم أزمة اقتصادية حادة تعاني منها البلدان الأقل نمواًو مدى قدرة هذه البلدان للتكيف مع الأنظمة الاقتصادية في العالم.
2. العمل على مقايضة الديون التجارية بموجودات سائلة (أسهم وسندات) قد يخفف من حدة الدين وإعفاء جزء من الديون الرسمية للبلدان مرتفعة المديونية في إطار برامج الإصلاح الهيكلي بالتالي تجنب الوقوع بأزمات مستقبلاً.
3. ضرورة تقوية ودعم القطاع الزراعي وتعزيز السلطات الإشرافية لواضعي السياسات الاقتصادية الكلية تجنباً للتشوهات التي قد تحدث فيه وضرورة تحقيق التوازن الاقتصادي في السياسات الاقتصادية الكلية فيما بين اقتصاديات العرض والطلب لبلورة مزيج منها يكون أكثر توازناً وثباتاً.
4. يمكن تجنب هذه الأزمات من خلال محاكاة أزمات اقتصادية متعددة والتنبؤ بها مما يؤدي لإعادة هيكلة الديون و خدمتها بالاتجاه الذي يخفض من نتائجها السلبية وحدوثها في المستقبل.

5. ضرورة تبني عملة نقدية احتياطية رصينة بدلاً من الدولار الأميركي الذي يعاني من انخفاض سعر صرفه مقابل العملات الرئيسة كاليورو والين وغيرها. مما يوثر ذلك في قيمة الاحتياطيات المقومة بالدولار الأميركي.
6. لابد من إيجاد إستراتيجية مبرمجة في العلاقات الاقتصادية الخارجية من خلال إعادة النظر في برامجها الاقتصادية مع ضرورة تبادل المعلومات الدولية وإصلاح نظام احتياطي العملات المغطاة في التعاملات الاقتصادية الدولية.

المصادر

أولا:المصادر باللغة العربية

1.التوني، ناجي (2004)، **"الأزمات المالية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية"**، العدد 29، السنة 3، على الموقع **www.arab-api.org/develop1.htm**

2.الجابري، قصي (2008)، **"الأزمة المالية الأمريكية، نفس المصيدة ونفس الطريقة"**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد 18، السنة 6، بغداد.

3.سابا، الياس (2009)، **"الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها"**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 360، السنة 31، لبنان، بيروت، ، ص10-.24

4. الطعان، هلال (2008)، **"الأزمة المالية العالمية الأسباب، الآثار، الحلول"**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 18، السنة 6، الجامعة المستنصرية، بغداد.

5.العطية، منعم دحام (2008)، **"الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية في العراق والعالم"**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد 18، السنة 6، بغداد.

6.قدي، عبد المجيد (2009)، **"الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، المجلد 11، ص 8- 28 /www.caus.org. i b

7.مسعداوي، يوسف (2009)، **"الأزمات المالية العالمية: الأسباب والنتائج المستخلصة منها"**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 365، لبنان/ww.caus.org.ib

9.النجفي، سالم توفيق (2009)، الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، دار النهضة، لبنان، بيروت، ص104- 105.

الانترنيت

- محمد، ولد سيدي (2002)، تشخيص أزمة الأمن الغذائي، الموقع على الانترنت
www.aljazeera.net/in- depth /Arabic food1/2002/11/11-27-3.
- www: World Development Indicators Database .
(مجهول، بدون تاريخ،.www.webmastar)
- (منظمة الفاو، حالة انعدام الأمن الغذائي www.fao.org/2009)
- (مجهول ، بدون تاريخ/www . news. bbc. co.ku)
- (www.alitthad.com/paper.ame=news&files=print&sid=45685..)
- (الرفاعي www.fighform.com**(**/2009)

ثانياً: المصادر باللغة الأجنبية

- SOHN, CHAN – HYUN (2002), CORPORATE DEBT RESOLUTION AND THE ROLE OF FOREIGN CAPITAL IN THE POST CRISIS RESTBUCTURING OF THE REPUBLIC OF KOREA, the Developing Economies .xl-4.pp:564-586.
- HOOGEVEEN, HANS (2003), ELNIN OR EL PESO? CRISIS, POVERTY AND INCOME DISTRIBUTION IN THE PHILIPPINES, WORLD DEVELOPMENT, VOL, 31, NO, 7, PP1103-1124

- Diao, Xinshen and Roe, terry (2000), how the financial crisis affected world agriculture: general equilibrium perspective .American agriculture conomies 82:pp688-694.